# آثار حمص العربية بين الواقع والطموح

د. عبد الرحمن البيطار

## أولاً: مقدمة- تكوين حمص القديمة والجديدة:

من كان ينظر إلى حمص العربية القديمة التاريخية؛ فإنه يرى لها نمطاً معمارياً خاصاً في كل معالمها العمرانية، وعلى رغم التطور العمراني المتسارع؛ فإن حمص القديمة مازالت تحافظ على نمطها العمراني المتمثل في أزقتها وحجارتها السوداء، وكذلك في التوزيع السكني، حيث تتجمع الأحياء السكنية في مناطق خاصة،

بينما الأسواق لها أماكن حول المسجد الجامع، وكذلك ما يلحق بها من خانات وحمامات ومساجد. وهكذا فإن المدينة القديمة هي في تكوينها العام آثار حقيقية وتراث تاريخي، وكذلك فيما بقي منها من آثار عمرانية من حقب التاريخ المختلفة، والتي تمثل التراث الحضاري للمدينة القديمة، الذي اكتسبته كمدينة عربية إسلامية منذ الفتح وفي مختلف عهود الخلافة حتى نهاية العهد العثماني.

أما المناطق التوسعية الجديدة في حمص والأحياء المستحدثة فلا يرى إلاّ كتلاً من الإسمنت ليس لها طابع عمراني ولا أية ميزة في نظام البناء، ويعاني سكانها من زحمة الشوارع وقلة الحدائق وسوء التنظيم والتوزيع في كثير من الأحيان.

ثانياً- تاريخ حمص العربية:

تدل البحوث الأثرية على وجود سكن في حمص قبل عام 2500 ق.م وجدت لقىً فخارية[1] منذ فترة ظهور الممالييك الآرامية (الألف الأولى قبل الميلاد).

وقد ورد ذكر حمص بلفظ(إميسا) في العهد اليوناني (لدى المؤرخ استرابون) في عامي 59، 43 ق.م حيث كان يحكمها منذ عام 96 ق.م أسرة عربية على رأسها شمسي غرام كاهن معبد الشمس[2].

وازدهرت حمص ازدهاراً ملموساً بعد الغزو الروماني لسورية سنة 64 ق.م، وأصبحت نقطة تقاطع لطرق القوافل والجيوش[3]. وتم اكتشاف عدد كبير من الأحجار وشواهد القبور وغيرها من الفترة 99- 133 ق.م، وكان أوج ازدهار حمص القديم خلال العصر الروماني بعد زواج القائد الروماني سبتيموس سفيروس من ابنة كاهن معبد

---

[1] -ماجد الموصلي: الموجز في تاريخ مدينة حمص وآثارها، ص 9. وانظر: عماد الدين الموصلي: ربوع محافظة حمص، ص 108.

[2] -كما ورد ذكرها في ألواح إيبلا قبل ألفي سنة ق.م.

[3] -ماجد الموصلي: المرجع السابق ص63.

الشمس (جوليا دمنة) وقد أصبح هذا القائد إمبراطوراً (193-211م)، وظهر م ن سلالته أباطرة آخرون هم كراكلا (211-216م)، وهليو غابال (216-222م)، والإسكندر سيفيروس (222-235م) وبعدهم كان الإمبراطور فيليب العربي في حوران (244-249م)[1]، وقد أظهر هؤلاء الأباطرة اهتماماً كبيراً بحمص.

وفي عهد الإمبراطور أورليان (270-276م) وقع الصراع مع زنوبيا ملكة تدمر، وكانت النتيجة تدمير تدمر، وتأثرت حمص كثيراً بذلك.

ودخلت النصرانية إلى حمص على نطاق ضيق بعد عام 306م، وبدأ تشييد بعض الكنائس في عهد الإمبراطور قسطنطين (306- 337م) الذي أعطى الحرية للنصارى، ثم تبنى النصرانية ديناً للدولة وعممها.

وكانت القبائل العربية ترشح سلمياً إلى جميع أطراف الشام في أواخر الألف الأول قبل الميلاد[2]،وبالطبع نفذت إلى أراضي حمص وألفت معظم سكان المدينة، وفي القرنين السادس والسابع الميلاديين سكنت في حمص قبائل عربية جنوبية مثل
(تنوخ وكلب).

وقبل فتح المسلمين للشام، كانت حمص من أهم قواعد سورية الداخلية مع ما كانت تملك من جمال الطبيعة واعتدال المناخ، ومتنزّهات، فجعلها ملوك الروم منتجعاً لهم[3]، وكانت المكان المفضل للإمبراطور هرقل ليستحم فيها ويرتاح بعد حروبه الدامية مع الفرس والتي كان من نتيجتها تدمير كثير من الآثار المسيحية في الشام (بين الغزو الفارسي والاضطهاد الروماني).

---

[1] -سليم عادل عبد الحق: بحث موجز في تاريخ مدينة حمص وآثارها، مجلة الحوليات الأثرية السورية، العدد 10-1960م، ص11.

[2] -سليم عبد الحق: روما والشرق الروماني-دمشق 1959، ص 236و466.

[3] -انظر على سبيل المثال: ابن القلانسي، ذيل تاريخ دمشق، طبع بيروت 1908م ص 29.

وقبيل الفتح الإسلامي كانت حمص متعددة الأجناس والديانات واللغات، ولعل الكثير من سكانها من أصول عربية أو سامية حسب الاصطلاح الشائع.

فلما فتحت حمص عام 15 هـ أصبحت منذ ذلك الحين مدينة عربية خالصة، ولكن تعرضت فيما بعد إلى غزوات عديدة من الروم فأصابها التدمير والخراب، وإلى كثير من الصراعات الداخلية، إضافة إلى عوادي الزمن كالزلازل ومرور السنين وتأثيراتها.

## ثالثاً- تحديد حمص القديمة:

ويقصد بها المدينة التي كانت تقع داخل السور، وهي المدينة التي أصبحت إسلامية، ومخططها عربي إسلامي حتى نهاية العهد العثماني، ويمكن لأن يضاف إليها عدة مناطق خارج السور، ثم التوسع فيها في أواخر العهد العثماني، حيث أن لها الطابع العمراني التراثي نفسه مع لمسات تحديثية متأثرة بأنماط أوربية.

ويمكن القول إن المدينة العربية القديمة كانت كياناً متكاملاً يتألف من جزئيات معمارية خضعت عبر الزمن إلى عوامل عديدة أثرت في تشكلها، وطبعت تجانس الجزئيات أو عدم تجانسها بطابع خاص اختلف طرازياً عبر العصور التاريخية العربية التي عاشت فيها المدينة.

لكن معالم المدينة العربية الإسلامية في حمص بقيت محافظة على طابعها العام منذ فتحها، وفي مختلف العهود الإسلامية حتى نهاية العهد العثماني. ومن أهم العوامل التي أثرت في التطور العمراني لمدينة حمص العربية في الواقع المعاصر:

1- العامل التاريخي: الذي يتمثل بسيطرة نظام معماري واحد لفترة زمنية محددة ثم تمازجه مع نظام جديد وافد.

2- العامل الجغرافي: أي تأثير الموقع على المدينة من مناخ وبيئة ومواد بناء أولية وغيرها.

3- العامل الاجتماعي: أي ارتباط المباني والأحياء بفئة اجتماعية تربطها روابط القرابة السرية أو الدينية أو المهنية، مما يعني وجود البيت العربي المبني على عائلة واحدة.

4- العامل الوظيفي: ويظهر في السيباطات والأزقة لخدمة الأحياء، وفي الاعتناء بداخل البيوت وباحاتها وحدائقها مقابل بساطة الواجهات الخارجية.

5- عامل التمدن والتطور: في أواخر العهد العثماني وتوسع المدينة خارج السور الذي يقرب شكل المدينة القديمة من المستطيل.

وكان للمدينة سور روماني قديم وجدت بعض آثاره مدفونة تحت المدينة القديمة، ولكن السور الباقي هو سور عربي إسلامي تمّ بناؤه وترميمه على مراحل، وكان السور هو الذي يحدد حدود المدينة القديمة داخله، وكذلك التوسعات التي تمت بجواره بدءاً من عام 1287هـ/1870م.

وعندما ألغى السلطان عبد العزيز عام 1287هـ/1870م ضريبة المكوس على البضائع أُلغيت الحراسة على الأبواب، فتُركت مفتوحة ليلاً ونهاراً، ثم أهمل ترميمها وبدأ الخراب يدب إلى السور، ثم قام بعض الناس من المسؤولين وغيرهم باستعمال أحجار السور لأغراض البناء، وللسور والخندق الذي يحيط به تاريخ من البناء والتهدم ليس المجال لذكره هنا[1].

## رابعاً- واقع الآثار العربية الباقية في حمص القديمة:

[1] -محمد ماجد الموصلي: المرجع السابق ص 63. وانظر ساطع محلي: حمص أم الحجارة السود ص 115، ومحمود عمر السباعي: دراسة وثائقية ص 15.

المخطط الحالي للمدينة القديمة في حمص أصبح مخططاً إسلامياً من حيث توزع المناطق السكنية والتجارية والحرفية، وتوزع المساجد والحمامات والخانات، ومن حيث نظام البناء والطرق.. الخ.

وتضم المدينة القديمة مجموعة من الآثار العربية التي قاومت عوادي الزمن، أو تم ترميمها وصيانتها فاستمر وجودها، وضاع الكثير من الآثار، وتستمر الأيدي الجاهلة أو المغرضة المتعمدة بإزالة ما يدل على التاريخ العربي والإنسان العربي؛ كالمباني الدينية المختلفة والمقابر وغيرها، وقد تم تسجيل مجموعة من هذه الآثار لدى المديرية العامة للآثار والمتاحف خلال مراحل تأسيس هذه الدائرة، ولم تشمل عملية التسجيل كل المباني التي يتوجب الحفاظ عليها، وتجري عملية التسجيل بصورة دورية ولكن ليس بالسرعة المطلوبة، ويتم التسجيل بحسب قانون الآثار للمباني التي عمرها أكثر من 200 سنة، أو للآثار التي عمرها أقل من ذلك، ولكن تتمتع بخصائص تاريخية تراثية.

ويمكن تقسيم المباني التاريخية والتراثية التي تعتبر آثاراً باقية إلى مجموعتين رئيسيتين، منها ما هو مسجل ومنها ما هو غير مسجل لدى دائرة الآثار.

النمط العمراني العام: ويشمل شكل المباني ونمط بنائها، والمواد المستخدمة فيها والحارات والأزقة، وهذا ما يجب المحافظة عليه، وضرورة أن يراعي المخطط العمراني للمدينة القديمة ذلك، ويضع شروطاً للبناء محافظاً على النمط القديم حتى تبقى للمدينة هويتها العربية التاريخية.

وعليه يمكن أن نعرّف قليلاً بنماذج مختلفة لأهم آثار حمص العربية الباقية:

## أ- الأبنية العسكرية:

1) **سور المدينة:** (بحسب الروايات التاريخية والواقع الجغرافي)

كان سور حمص من الحجارة البازلتية السوداء اللون، وله أربعة أبواب، وأُضيفت إليها ثلاثة أبواب أيام الأيوبيين، وطول ضلعه الجنوبي 900م، والشمالي 1575م،و الشرقي 900م، والغربي 825م، وله أبراج في مختلف الجوانب.

وعبر الزمن وفعل الأيدي تهدم القسم الأكبر من السور، ولم يبق منه ظاهر إلا أجزاء بسيطة، وكشف عن أجزاء أخرى تحت الأبنية السكنية، ولم يبق من الأبواب إلا باب واحد اسمه (الباب المسدود)، كما بقيت بعض الأبراج.

المهم أن السور لا يلقى أية عناية أو ترميم، مع أنه معلم تاريخي هام يربط الحاضر بالماضي، بل يتعرض للتهدم والخراب، ويلزم تحديد مساره وإظهاره بشكل كامل.

2) **الخندق:** الذي كان يحيط بالسور إذ كان صناعياً محفوراً في الجهات المرتفعة المحيطة بالمدينة، وطبيعياً في المناطق المنخفضة أو الوديان التي تحيط بالمدينة من بعض الجهات، إذ أن حمص مبنية على تلة مرتفعة عما جاورها، ومرتفعة عن نهر العاصي الذي يمر بجوارها.

وللأسف تم ردم الخندق المحفور وزالت معالمه وإن بقيت بعض المناطق الطبيعية منه.

3) **القلعة:** وتأتي أهمية القلعة من كونها أقدم موقع للسكن في المدينة حسب البحوث الأثرية، وقد أنشئت في المنطقة الأكثر ارتفاعاً في المدينة حتى تقوم بدور الحماية والدفاع والبعد عن السيول، وهي في طرف المدينة الجنوبي ومرتبطة بالسور. ومنذ الفتح العربي الإسلامي استمر الاهتمام بالقلعة، واعتُني ببنائها كمركز قيادي وعسكري، وزادت أهمية القلعة أثناء الغزو الصليبي الفرنجي إذ أصبحت حمص مركزاً عسكرياً في عهد الأتابكة الزنكيين ثم الأيوبيين ثم السلاطين المماليك،

إذ اهتموا جميعاً بترميمها وإصلاح ما يتهدم منها جراء الزلازل وعوامل الزمن، والمنشآت المتبقية الحالية هي من العهد الأيوبي.

وكانت القلعة تضم مساكن الحاكم والجيش ومسجداً وحماماً وغير ذلك من المستودعات، وتهدمت بفعل الزلازل وامتدت إليها الأيدي لتأخذ حجارتها، ولذلك لم يبق منها إلاّ بعض الأبراج والجوانب المكسية بالحجارة، كما يجري التنقيب فيها.

## ب: من المنشآت الدينية:

### 4) جامع النوري الكبير:

هو أقدم جامع في حمص إذ أقامه أبو عبيدة بن الجراح قائد جيوش الفتح الإسلامي، وذلك في نصف الكنيسة حسب الاتفاق الذي تم ليظهر للناس إيمان المسلمين بالله وبالأنبياء وطريقة عبادتهم، ولذلك فإن نموذج بنائه بحسب النموذج الذي ساد في عهد الخلافة الأموية مثل الجامع الأموي بدمشق، والعمري في البصرة، والعمري في درعا، وجامع عمر في القدس، وجامع بعلبك، وهو على شكل مستطيل مع حرم وصحن، وتم توسيعه وإعادة بنائه وترميمه على مراحل مختلفة، وكان أهمها على يد نور الدين الشهيد عام 552هـ/1157م عقب تصدعه بفعل الزلازل[1]، وعرف منذ ذلك الحين باسمه. وتم ترميمه عدة مرات بعد ذلك.

ويقع المسجد الآن في وسط المدينة وحوله مركز المدينة التجاري، ولذلك فإن الاهتمام به ضرورة تاريخية أثرية إضافة إلى الأهمية الدينية.

### 5) جامع خالد بن الوليد:

الذي بني مسجداً لأول مرة فوق قبر الفاتح العربي الصحابي الجليل خالد بن الوليد بأمر

[1] -كامل شحادة : إعادة بناء مدخل الجامع النوري الكبير بحمص، مجلة الحوليات الأثرية ص 267، وانظر: محمد أبو الفرج العش: أخشاب من تربة خالد بن الوليد القديمة بحمص، مجلة الحوليات الأثرية السورية م 19، 1969م ص 15.

من السلطان الظاهر بيبرس عام 663 هـ/1265م، ولكن البناء الحالي بناه السلطان عبد الحميد الثاني إذ تم عام 1328 هـ/1909م، ويعتبر من أهم المعالم العمرانية التاريخية في حمص إذ يشبه مسجد السلطان أحمد في استانبول (الجامع الأزرق) ومسجد محمد علي باشا في قلعة صلاح الدين بالقاهرة، وهو شعار المدينة الرسمي.

ويوجد في حمص عدد كبير من المساجد التاريخية الأثرية تحتاج إلى الاهتمام بها، وكذلك الكثير من المقامات والأضرحة والترب والمقابر والزوايا والتكايا. وخاصة أنه توفي ودفن في حمص عدد كبير من الصحابة؛ ثم التابعين ثم العلماء والمجاهدين في مختلف العصور الإسلامية.

## ج: ومن المنشآت الإدارية والسكنية:

**6) قصر الزهراوي:**

وهو من عهد السلطنة المملوكية إذ بني حوالي عام 661 هـ/1262م. وتمت توسعته في عهد السلطنة العثمانية، وكان مقراً لغرفة تجارة حمص ومقراً للحاكم، وتقرر تحويله إلى متحف للتقاليد الشعبية، ولكن العمل بذلك ما زال متعثراً، وهذا القصر هو أحد قصور كثيرة وبيوت أثرية مثل (قصر مفيد الأمين 747 هـ/1343م وقصر عبد الله فركوح وقصر عبد الحميد باشا الدروبي وقصر آل الحسيني).

## ج- ومن المنشآت الاقتصادية والاجتماعية:

**7) حمام العثماني:**

وقد بني في عهد السلطنة العثمانية عام 1215 هـ، وهو أحد الحمامات المتبقية بعد أن هدم العديد منها مؤخراً بلا رحمة، كما يوجد حمام الصغير من العهد الأيوبي، وحمام العصياتي من العهد المملوكي، وحمام الباشا من العهد العثماني أيضاً.

**8) الأسواق التجارية:**

وهي أسواق تاريخية أثرية مسقوفة بالعقد تتوزع فيه أنواع التجارة، ويضاف إليها مناطق الدكاكين والحرف والورشات المختلفة الموزعة في المنطقة التجارية.

ومن أهم الأسواق (سوق النوري) المجاور لجامع النوري الكبير، وسوق الحسبة الذي كان يوجد فيه المحتسب، وسوق البازار باشي الذي كان يوجد فيه كثير من التجار، وأسواق المنسوجات والصاغة والحرير والعطارين والفرواتية، كما توجد القيصاريات المخصصة لبعض المواد التجارية ويتبعها مساكن للتجار، ويضاف إلى الأسواق الخانات التي لم يبق منها إلا القليل إذ أزيلت حديثاً بلا رحمة أيضاً.

**9) الأحياء التراثية:**

بأبنيتها وأزقتها وسيباطاتها وهي ذات طراز عمراني خاص.

## خامساً: آثار حمص العربية الإسلامية في متحف حمص:

يضم متحف حمص الذي أنشئ حديثاً مجموعة من الآثار الفنية العربية الإسلامية، ومن أهمها قطع حصل عليها المتحف مؤخراً، لكن الآثار الإسلامية الهامة التي اكتشفت قبل إنشاء متحف حمص نقلت إلى العديد من المتاحف الأجنبية قبل الجلاء، ونقل بعضها إلى المتحف الوطني بدمشق، وتوجد بعض الآثار في (متحف الآثار الإسلامية) التابع للأوقاف في حرم جامع خالد بن الوليد.

**سادساً: مشاهد من إهمال المعالم التراثية والأثرية العربية في حمص القديمة:**

لقد أزالت بلدية حمص منذ مطلع القرن العشرين الميلادي معالم أثرية وتاريخية كثيرة ومواقع لم تحافظ عليها وتساهلت في ضياع كثير من الآثار في مراحل مختلفة، بل وتسببت في ذلك بسبب مخطط المدينة الذي وضعته شركة أجنبية والذي اكتسح وما زال بلا وعي الآثار والمعالم التاريخية والتراثية،

ولكن أُركز على بعض أعمالها الأخيرة منذ الستينات (ق 20م) كأمثلة.

**1-تجاه المقابر الإسلامية[1]:**

تحيط المقابر الإسلامية بالمدينة المسوّرة من جميع الجهات، وغالباً ما تكون قريبة من أبواب سور المدينة[2] ولكن المدينة منذ القرن التاسع عشر الميلادي توسعت وتجاوزت السور وأصبحت المقابر ضمن المدينة، ووجود هذه المقابر يعتبر معلماً تاريخياً وأثرياً عمره مئات السنين وبعضها منذ الفتح العربي، ودفن فيها الصحابة وكل المتوفين في حمص عبر تاريخها العربي الإسلامي من أبنائها، وهم مرتبطون فيها لأن بها أصولهم وتاريخهم.

ولا أريد أن أناقش حرمة المقابر في الشريعة الإسلامية، ولا الإشارة إلى ذلك لدى الشعوب الأخرى وأديانهم لنتعلم منها كاليهود والنصارى وغيرهم، وإنما أركز على الناحية التاريخية والأثرية والتراثية، وهذا فعلاً ما تمثله هذه المقابر، ولكن البلدية التي أرادت تعويض التوسع الفوضوي للمدينة وضيق الشوارع وقلة الحدائق وقصور المخططات التنظيمية، فهداها تفكيرها إلى حل سريع وهو الاعتداء على هذه المقابر ونبش قبورها وتحويلها إلى حدائق مفتوحة، مع أنها كانت تقوم بهذا الدور، وإلى ساحات وشوارع وأماكن لهو ومقاهي، ليتمشى فيها الناس الذين استغلوا الأراضي فبنوا عشوائياً ليتمتعوا بهذه المقابر، فكأن الأمر مكافأة لهم، لقد كان اعتداء الأحياء بعضهم على بعض، وهم الآن يعتدون على الأموات وقبورهم، وأرض المقبرة وقف منذ مئات السنين ولا يجوز المساس بها حسب مفهوم الملكية الشرعية.

---

[1] -انظر آلام الحمصيين تجاه المقابر وضياع الآثار في :عبد المعين الملوحي: في بلدي الحبيب والصغير حمص، ص 41-55.

[2] -محمود عمر السباعي :حمص دراسة وثائقية ص44.

كما حولت البلدية بعض المقابر أو أجزاء منها إلى طرق لتعويض الازدحام الذي سببه سلوك الأحياء في البناء غير المنظم وغير المدروس للمستقبل من قبل البلدية.

إن إزالة المقابر هو إزالة لتاريخ المدينة ومعالمها التاريخية، وهو إزالة لآثار حقيقية ومرتبطة بحياة كل مواطن في المدينة ففيها جذوره، وإن كانت بسيطة فهي تدل على وجود إنساني منذ مئات السنين، لأن المسلمين لا يبنون قبوراً ضخمة كما فعل الأقدمون، ولا يعظمون القبور لكبارهم ولا لعامتهم، وهو إزالة لمواقع تاريخية عربية، وإزالة تراث عمراني عربي إسلامي يدل على حدود سور المدينة ومراحل تطورها العمراني وطريقة الدفن وغيرها، وإزالة ذكريات كل السكان وماضيهم.

وبالمقابل تقوم إدارة الآثار حين اكتشاف حجارة قبر قديم قبل العهد العربي الإسلامي فتأخذه وتضعه في المتاحف وتنفق عليه لتثبت أن الرومان واليونان ومن كان قبلهم كانوا هنا، أما هذه المقابر وكل حجارتها، وما هي إلا آثار بكل معنى الكلمة، فتتركها تضيع لكي لا يبقى ما يثبت أن العرب كانوا هنا منذ أربعة عشر قرناً وحرروا البلاد من الرومان والفرس وغيرهم.

**2- البلدية (مجلس المدينة) والموقف من إزالة مقام النبي هود:**

ومن أحدث أعمال الاعتداء على الآثار التاريخية التراثية الدينية إزالة مقام النبي هود، وهو في الأصل مسجد قديم منذ مطلع العهد الإسلامي، وقد تحول إلى مسجد صغير وزاوية صوفية بجانب القبر القديم المتوارث أنه للنبي هود، وهو يقع بالقرب من أحد أبواب سور المدينة المسمى باسمه (باب هود).

وتمت الإزالة بسبب مخطط المدينة الذي لم يراعِ ذلك، وكان يجب الانتباه إلى ذلك أثناء

التنفيذ، فتتم التعديلات الضرورية، ولكن مالك العقار الواقع خلف العقار الأثري هدم المبنى ليلاً ليصبح مبناه على الشارع الجديد مباشرة، وضاع الأمر بين أيدي مديرية الأوقاف ودائرة الآثار ومجلس المدينة، ولم تنجح جهود الجمعية التاريخية والمخلصين لآثارنا وتاريخنا العربي في إعادة المبنى الأثري ومعاقبة المعتدي، بل تحول إلى جدار يمثل واجهة المبنى وضعت في مكان بعيد عن الموقع الأصلي، وفي أرض مقبرة تراثية أزيلت حديثاً؛ وحولت إلى حديقة ومقهى وطرق، ولا أظن أن ذلك يحصل في غير مدينة حمص فيضاف إلى ما يقال من نوادر عنها، والأمر ما زال يراوح في هيئة التفتيش.

**3-سلوك البلدية (مجلس المدينة) تجاه التراث العمراني للمدينة القديمة داخل السور وخارجه:**

تتميز مدينة حمص القديمة داخل السور بتراث عمراني خاص إضافة إلى التراث المعروف للمدن العربية الإسلامية، فبيوتها مبنية بالحجارة السوداء البركانية المتوفرة في منطقتها، وطراز بنائها عربي إسلامي يتألف من باحة وغرف حولها ونباتات منزلية مختلفة فيها.

كما تتميز بضيق شوارعها وأزقتها لتتناسب مع الظروف الخاصة بعدم وجود سيارات لسهولة الانتقال، ومع الأوضاع الأمنية حيث يسهل إغلاقها، ومع الظروف الطبيعية لتفادي حرارة الشمس والبرد الرياح.

وللأسواق والأماكن العامة مواقع خاصة كالمقاهي والمهن، فلا تختلط بمواقع الأحياء السكنية بل تخدمها، ولكن مما يؤسف له أنه تم السماح بهدم البيوت القديمة وإقامة مباني تتراوح بين طابقين وسبعة طوابق على نفس الأزقة السابقة تقريباً مع تعريض بسيط مما أدى إلى اختناق في الحركة والمرور والخدمات، وبنيت هذه العمارات بطرق جدبدة من بناء

البلوك الإسمنتي وبدون أي نمط عمراني، لا في الشكل ولا في المواد، فأصبح التناقض ظاهراً بين القديم المتميز والجديد الذي بني على عجل وبدون أي دراسة فنية أو عمرانية أو حديثة، مما أحدث تغيراً أيضاً في بنية المجتمع داخل السور وضاعت كثير من الأبنية التاريخية أو الأثرية أو التراثية الجملية بين إهمال البلدية وسوء تخطيطها وطمع الناس وجهلهم، وما زالت الأيدي الجاهلة والطامعة تحاول الانقضاض على ما تبقى من المباني التاريخية والأثرية والتراثية.

كما تمت إزالة كثير من المباني التراثية السكنية والتجارية كالأسواق والخانات والحمامات وعمرها أكثر من مائة سنة خارج السور، مع أنها مبنية بطريقة العقد ويمكن لها أن تعيش مئات السنين وبمزايا مستمدة من التاريخ العمراني للمدينة القديمة ذاتها وللنمط العمراني العربي المتطور.

ولم يوضع للمباني الجديدة سواء في المدينة القديمة أو خارجها أي شروط تجعلها ترتبط بتاريخ الأمة عمرانياً وحضارياً، فأصبح التناقض واضحاً ولدى مديرية الآثار بحمص سجلت بالبيوت الأثرية المتبقية التي تم التعرف عليها، وعددها حوالي (56) بيتاً وسبيلي ماء فقط؟

ومن المواقع التراثية التاريخية داخل السور حي الأربعين) الذي يمثل تجمعاً سكنياً شعبياً في كل معالمه، ببيوته وأزقته وتم إزالته بالكامل في الثمانينات لتقام مكانه أبنية ضخمة إسمنتية لا طعم لها ولا لون ولا رائحة، وتحتاج إلى القضاء على المناطق القديمة المجاورة حتى يمكن الاستفادة منها، وطرد سكان هذا الحي من بيوتهم ومن موقعهم التاريخي ليتشردوا في أطراف المدينة الجديدة وبدون أن يحصلوا على تعويض مناسب.

**4- سلوك البلدية ( مجلس المدينة) تجاه المواقع التاريخية والمباني الأثرية:**

وأقصد بذلك على سبيل المثال موقعاً يسمى الميدان) يقع خارج السور، وهذا الموقع كان عبر التاريخ ساحة للاحتفالات العامة للمدينة وخاصة المبارزات الحربية، فقامت البلدية بالسماح بالبناء به وتحويله إلى حي مكتظ، فلم يبق إلا اسمه، وكان يمكن تركه وتحويله إلى ساحة عامة تخدم المدينة في توسعها كما خدمها حينما كانت محصورة داخل السور، ويبقى الاسم التاريخي شاهداً على الماضي.

وفي المدينة القديمة وخارجها مواقع تاريخية، أي حدثت فيها أحداث يلزم الإشارة إليها ووضع لوحات تشير إلى ذلك، ولم يحصل ذلك لأي موقع.

ومثال آخر (خندق القلعة) الذي يحيط بها، وخندق المدينة ويرمز إلى دوره القتالي المتمم لدور القلعة والذي يساعد على حمايتها بملئه الماء، ولكن البلدية قامت بردمه في السبعينات فزال من الوجود ولم يبق له مدلول تاريخي متمم للقلعة وللمدينة.

ومثال آخر (مواقع أبواب السور السبعة) كان من الأفضل المحافظة عليها بما لها من دلالات تاريخية سياسية واقتصادية، مثل باب تدمر، وباب الدريب، وباب السباع وباب التركمان، وباب هود، وباب السوق، والباب المسدود؛ وهو الوحيد الذي بقي من الأبواب، وأصبحت أسماؤها تطلق على بعض أحياء المدينة، وقد شاهدت مدينة جدة تصلح الخطأ الذي ارتكب بهدم أسوارها بإعادة بناء الأبواب القديمة ثم إقامة أبواب جديدة بعد توسع المدينة.

ومثال آخر هدم (حمام الصفا) رغم أنه في حالة سليمة وجميلة ويمثل رمزاً حضارياً مع غيره من الحمامات التي أزيلت، ولكن بهدف إعادة تخطيط المنطقة. وقد هدمت من قبل (الناعورة والتكية والدبويا والقشلة (الثكنة

العسكرية) والسرايا والخانات). وغيرها كثير، ففي مطلع القرن أزيلت (الصومعة) وهي مقبرة قديمة.

ومن المواقع التاريخية المهمة (ساحة باب السوق) التي هي مركز الحياة في
المدينة عبر تاريخها والتي حدثت فيها أحداث تاريخية، كان حري أن يشار إليها؛
إليها والمحافظة على شكلها وتطويره.

ومن المواقع التاريخية بساتين حمص وطواحين نهر العاصي الواقعة غربي المدينة منذ مئات السنين، والتي لها تاريخ خاص ودور اقتصادي متميز والجسور التاريخية وإزالة القنوات والسواقي القديمة بلا مبرر، تعرضت إلى الهجوم عليها مما أحدث تغييراً في التكوين التاريخي والاقتصادي، حيث تمت إزالة هذه الطواحين الأثرية والدالة على التاريخ الاقتصادي العريق، مع العلم أنه كان لهذه الطواحين مهام طحن الحبوب، وجسر على النهر وسد يرفع المياه ويوزعها، وكذلك (الساقية) التي كانت تخترق المدينة وتشغل ناعورتها[1].
والآبار والسبل.

واستملك مجلس المدينة مباني تاريخية تراثية لإقامة مباني جديدة (كتل من الإسمنت) مثل (مقهى الفرح) ولكن تم تسجيله أثرياً.

## سابعاً: بعض الجهود للحفاظ على حمص القديمة العربية:

بعد أن تعرضت آثارنا إلى عوامل الزمن ثم إلى العبث كاقتلاع أحجار القلعة من قبل إبراهيم بن محمد علي باشا والي مصر لبناء قشلة عسكرية عام 1832م وإلى النهب الذي قام به الفرنسيون المحتلون في كل موقع تاريخي

[1] -محمود عمر السباعي: حمص دراسة وثائقية، ص49،9.

وأثري، والسرقة من ضعاف النفوس وأصحاب المصالح.

فقد صدر القرار رقم 485 في 1945/11/13م عن وزير المعارف وحدد قائمة بالمباني الأثرية في سورية، ثم أنشئت المديرية العامة للآثار والمتاحف للحفاظ على الآثار القائمة والتنقيب عن الآثار المدفونة للبحث عن التاريخ القديم البائد المدفون قبل التاريخ العربي، وبدأ الوعي الشعبي تجاه الآثار يظهر، وبدأ بعض المواطنين يعلنون عما لديهم من أثار؛ أو ما يظهر عند الحفر لإقامة مبنى أو الحراثة، ومنهم من يعلن عن ذلك عن وعي، وبعضهم خوفاً من العقاب، أو اقتناعاً بالترغيب والتشجيع.

وبعد أن تعرضت حمص إلى الكثير من الإساءة إلى معالمها التراثية، وإزالة الكثير من آثارها وتضييع تاريخها، فقد صدر قرار مجلس الوزراء رقم 1851 بتاريخ 1990/6/25م بتشكيل (لجنة حماية المدينة القديمة) وتضم أربعة عشر هيئة ثقافية تخصصية ومنها الجمعية التاريخية، وتضم (رئيس مجلس المدينة وعضو المكتب التنفيذي لشؤون الثقافة، وممثل شعبة المدينة وممثل عن الآثار وعن الأوقاف ورئيس نقابة المهندسين، والسياحة، والدائرة الفنية في مجلس المدينة، ورئيس قسم الهندسة في مديرية الآثار، ونقابة الفنون، واتحاد الكتاب، وكلية الهندسة، ورئيس المكتب الفني)، للحوار مع مجلس المدينة والمسؤولين لدراسة نظام ضابطة البناء الجديد بحمص لمراعاة ما تبقى من الآثار والنظام العمراني الأثري والتراثي.

وصدر قرار مجلس مدينة حمص رقم 32 بتاريخ 1991/7/14م القاضي بوضع الجزء الخاص بالمدينة القديمة من المخطط العام تحت إعادة الدراسة.

وبدأت اجتماعات مطولة وزيارات ميدانية للمواقع الأثرية في المدينة القديمة، ودارت مناقشات ساخنة خلال ست سنوات، فصدر نظام

ضابطة البناء عن مجلس مدينة حمص بتاريخ 1996/12/21م. وكانت المناقشات ساخنة حتى أمكن أن تكون الخسائر التراثية أقل ما يمكن اعتماداً على قرار المديرية العامة للآثار والمتاحف عام 1990م.

ونظراً لصحوة المواطنين وطلبهم التوقف عن هدم تاريخ حمص وآثارها وتراثها العمراني، وتدمير بيئتها الطبيعية كالبساتين والقنوات عبر الصحافة المحلية والعامة، وآخرها دعوة عبد المعين الملوحي عام 1996م[1]، فقد صرح محافظ حمص حول لجنة حماية المدينة القديمة بعدم التعدي على بيوتها وأحيائها الشعبية، وأنه شكلت لجنة أخرى للنظر في تطوير قلعة حمص المهملة وتحسينها وتحويلها إلى منشأة سياحية.

ولعل قيام المعهد العربي لإنماء المدن بالتعاون مع بلدية حمص بإقامة (ندوة التراث العمراني في المدن العربية بين المحافظة والمعاصرة) في حمص، في الفترة من 7-10 رجب 1422 هـ (24-2 أيلول 2001م)[2]، دليل على ظهور بعض الاهتمام المتأخر بمدينة حمص القديمة لإنقاذ ما تبقى منها. ونتمنى لذلك الجهد النجاح على اعتبار أنها مدينة عربية تاريخية.

ولكننا نجد أن ما أعطي لحمص من المساهمة في الندوة وهي المدينة المضيفة، قليل جداً إذ تمثل ببحث لرئيس مجلس المدينة د.بهجت الجندلي بعنوان (التراث العمراني ما بين المتطلبات الملحة والإمكانيات المتاحة). وبحث للدكتور زهير جبور بعنوان (استراتيجيات للحفاظ على المدينة العربية القديمة حمص، إحياء مدينة قديمة). والاثنان مدرسان في كلية الهندسة المعمارية بجامعة

[1] -عبد المعين الملوحي: في بلدي الحبيب والصغير حمص، ص53.

[2] -انظر برنامج الندوة ونص البحوث، مجلس مدينة حمص (2001م).

البعث، ولم يسمح لأي باحث يهتم بحمص القديمة بالمشاركة، أو بالتاريخ، ليدافع عن المدينة القديمة ويعرض حالتها، وفي بحثيهما عرض لمشكلة المدينة القديمة كما اعتبراها.

**ثامناً- مخططات تنظيم حمص وأثرها على المدينة القديمة:**

حمص القديمة هي المحصورة داخل السور، والتي امتدت خارجه في أواسط القرن التاسع عشر الميلادي بشكل بسيط، ولكن المدينة الحديثة أحاطت بالمدينة القديمة وتوسعها من جميع الجهات.

ولقد بدأ التوسع في المدينة الحديثة في عهد الاحتلال الفرنسي الذي اهتم بشؤون الأراضي والسيطرة عليها لأسباب عديدة بحجة التنظيم، ونظم في حمص منطقة جديدة تقع في غربي المدينة ووزعت على فئات معينة تتعامل معه، وكانت البداية للتوسع غرباً والقضاء على بساتين حمص، مع أن جهات المدينة الثلاث ليس فيها ما يعيق التوسع نهائياً، وانتهى عهد الانتداب الفرنسي بمخطط عام للمدينة لأول مرة، وهو أقرب إلى توثيق الوضع الراهن[1].

ثم كانت حركة التوسع بعد جلاء الفرنسيين بشكل غير مدروس جيداً، وغلبت عليه المصالح الشخصية وفقدان النظرة الشمولية، حتى شعرت البلدية بالحاجة إلى مخطط حديث للمدينة، فطلبت من شركة دوكسيادس، وهي شركة يونانية وضع هذا المخطط لتستطيع مسايرة التطور السريع، وتذليل الصعوبات الحالية والمستقبلية، ووافقت عليه وزارة الشؤون البلدية بتاريخ 1961/12/29م، ولكنه لم ينجح لأسباب كثيرة، من المفترض أن يخدمها حتى عام 1990م.

وعلى هذا المخطط ملاحظات كثيرة أهمها:

[1] -عماد الدين الموصلي: ربوع محافظة حمص ص 414.

1- أساء إلى المدينة القديمة إساءة بالغة، وراعى تنظيمات غير عادلة بين السكان، وكانت منطقة الأسواق القديمة والعديد من الأبنية التاريخية والتقليدية ضحية هذا المخطط[1].

2- سمح بإدخال منطقة وعر حمص الغربية في المدينة مما أدى إلى انقسام المدينة إلى قسمين: غربي النهر ، وشرقيه، وأدى بالتالي إلى الإطباق على بساتين حمص التاريخية، وإزالة ميزتها كحديقة مجاورة للعاصي، وأحدث مشكلات حياتية للسكان، وأخر التطور فيها بسبب تباعد المنطقتين[2].

وفي عام 1964م تم تكليف أجنبي آخر وهو المعمار البولوني جوزيف كوجنسكي ليعمل على تعديل المخطط المعد من قبل دوكسيادس، وتم اعتماد المخطط المعدل عام 1967م، ومن المفترض أن يكون العمل به حتى عام 2000م[3]، ولكن التطور الفوضوي للمدينة في كل المجالات أفشل هذا التعديل أيضاً.

ويؤكد الدكتور جبور على أن المخطط العام الموضوع للمدينة لم يراعِ خصوصية المدينة القديمة، ولم يلحظ بخطوطه العامة السمات القائمة للمدينة القديمة، فقد أدى بسبب المحور الشرقي الغربي المفترض إنشاؤه بعرض( 40 م) تقريباً إلى التخريب السريع للسمة التقليدية للمدينة القديمة في وسطها.

ثم حدد مجلس المدينة عشرة أهداف لدراسة مخطط المدينة أهمها:

1- الحفاظ على كيان المدينة كلها.

2- الحفاظ على كافة المفردات التاريخية والتقليدية الهامة وإحياؤها.

---

[1] -زهير جبور: استراتيجيات الحفاظ على المدينة العربية لقديمة، حمص، إحياء مدينة قديمة ص 65.

[2] -ساطع محلي: حمص أم الحجار السود ص 125.

[3] -زهير جبور: المرجع السابق ص 65.

3-عدم المساس بالبيوت العربية التقليدية.
4- توضيح هيكلية شوارع المدينة القديمة.

يمكننا القول بأن تجربة الحفاظ على مدينة حمص القديمة تجربة متأخرة جداً، وليتها تستطيع إنقاذ ما يمكن إنقاذه من الآثار والتراث والهوية العربية.

## تاسعا- مقترحات للاهتمام بآثار حمص التاريخية والتراثية:

* الحاجة إلى خريطة سياحية للآثار التاريخية والتراثية المختلفة في حمص، مع نشرة تعريفية وترغيبية بالزيارة.
* وضع لوحات إرشادية في طرق المدينة للدلالة على مواقعها للراغبين بزيارتها.
* وضع لوحات تعريفية لكل موقع تاريخي أثري وتراثي.
* توعية المواطنين بأهمية هذه الآثار العربية للاهتمام بها والحفاظ عليها، والتصدي للعابثين بها، أو المغرضين ومنعهم من التعدي عليها بأية طريقة، وتعريفهم بقانون الآثار وعقوباته.

## خاتمة:

أخيراً يمكن القول: إنه على الرغم من أن آثار حمص العربية الباقية قليلة نسبياً بسبب ما تعرضت له من زلازل وإهمال، فإن ما بقي كان كافياً لأن يربط الحاضر بالماضي، ولكن مع ذلك فإن الاهتمام بهذه الآثار لم يكن متناسباً مع أهميتها، وما زالت يد العبث تفعل فعلها، وهذا هو واقع الآثار، ولذلك فإن جهود دائرة الآثار لا تحقق طموحنا في الحماية والترميم والصيانة، وتسجيل المباني المختلفة، والتوعية اللازمة.